العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية

– دراسة تحليلية–

Factors Affecting Intellectual Security of the People of Yemeni Society and Their Educational Controls: An Analytical Study

د. بدرالدين حسين لطف الله البكولي[1]

Dr. Badr Aldeen Hussein Lotfallah Al-Bokwali

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.15

(1) أستاذ أصول التربية وفلسفتها المساعد–كلية التربية والعلوم بجامعة إقليم سبأ.

عنوان المراسلة : Al-Bakwali@usr.ac

المستخلص.

هدف البحث إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني، وتحديد ضوابطها التربوية، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد البحث على المنهج الوصفي بإسلوبه التحليلي والاستقرائي، وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع البحث لاستنباط العوامل المؤثرة على الأمن الفكري وضوابطها التربوية، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن هناك مجموعة من العوامل المتداخلة والمترابطة تسهم في التأثير السلبي على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني، وهي: العوامل الفكرية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، كما أشارت النتائج بوجود منظومة من الضوابط التربوية التي تسهم في الحد من العوامل المؤثرة على الأمن الفكري، وفي ضوء هذه النتائج قدم البحث جملة من التوصيات الداعية لمواجهة العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

الكلمات المفتاحية: العوامل – الأمن الفكري – الضوابط التربوية.

Abstract

The research aimed to detect the factors affecting intellectual security of the people of Yemeni society and identify their educational controls. For achieving these aims, the research relied on the descriptive, analytical and inductive methodology by referring to primary and secondary sources related to the topic of the research in order to devise factors affecting intellectual security and their educational controls.

The research concluded with a set of results. There is a group of interrelated factors that contribute to the negative impact on intellectual security of the people of Yemeni society. They are as follows: intellectual, social, political, economical and technological factors. The results also indicated that there is a system of educational controls that contribute to reducing the factors affecting intellectual security. In the light of these results, the research suggested a set of recommendations for facing the factors affecting intellectual security of the people of Yemeni society.

Keywords: factors –intellectual security – educational controls.

الإطار العام للبحث

مقدمة البحث.

يأتي الأمن الفكري في مقدمة أولويات التربية المعنية بإيجاد الفرد والمجتمع الآمن والمستقر، وذلك من خلال ما تتبناه من تنمية المفاهيم الفكرية المعتدلة، وبناء التصورات السليمة، وتكوين الاتجاهات الصحيحة، وممارسة السلوكيات الحميدة، وهذا الأمر لا يعفي بقية المؤسسات الاجتماعية من دورها في عملية تحقيق الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع.

ومصطلح الأمن الفكري من المصطلحات الحديثة في الفكر التربوي، فقد بدأ تداوله بعد أن ظهر في بعض الدول العربية والإسلامية نوع من الاضطراب الفكري نتيجة الغلو والتطرف، وتنوع الثقافات الوافدة، حيث جاءت الحاجة له «لحماية عقل أفراد المجتمع من كل فكر شائب، ومعتقد خاطئ يتعارض مع العقيدة والمبادئ التي يدين بها المجتمع المسلم، وبذل الجهود من كل مؤسسات المجتمع من أجل تحقيق هذه الحماية». (نور، 2007، 48).

وموضوع الأمن الفكري يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية كون تصرفات الأفراد وقناعاتهم تستند إلى نظرتهم الفكرية والاعتقادية، وبهذا «يُعد الفكر أحد جوانب الحياة المهمة إن استقام على الحق والصواب فإن حجم فوائده تكون كثيرة تُضفي على الفرد، والمجتمع، والبشرية جمعاء، وإن تطرف وانحرف عن جادة الصواب، فإنه سيُخطئ ويُجانب الصواب، فيضرُّ ويَهلك». (المجذوب، 2000، 32).

ويسهم الأمن الفكري في التصدي لكافة المؤثرات والانحرافات الفكرية، ويحافظ على مكونات المجتمع الثقافية، ومنظومته الفكرية المعتدلة من أن يصيبها الانحراف، أو الاختراق من كل فكر متطرف، وهذا لا يعني الانغلاق عن ثقافات العالم، فالمجتمع المسلم بحاجة إلى التفاعل مع كل الثقافات ليأخذ منها ما يتوافق مع الدين الإسلامي الحنيف، ويدع ما يتعارض معه، ويستفيد من معطياتها الإيجابية.

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين ظهرت على ساحة أغلب الدول العربية الكثير من المظاهر والمؤشرات التي تهدد الأمن الفكري لدى أفراد هذه الدول، حيث ظهرت الكثير من أعمال العنف والإرهاب، وتقبل البعض الأفكار المنحرفة والمتطرفة، والتأثر بالثقافات الوافدة، «وهذه الأعمال ألحقت الضَّرر الكبير بالأمن والسلم الاجتماعي، وأثرت على سمعة الدول، وعلى الحركة التنموية والاقتصادية». (جابر، وآخرون، 2008، 135).

ونظراً لأهمية الأمن الفكري فقد أكدت دراسة المواضية، وكنعان (2019)، والبكولي (2014)، والمطيري (2011) على وجود مجموعة من العوامل الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية

المؤثرة على الأمن الفكري، كما أوصت دراسة (سمحان، 2019) بشمول المقررات الدراسية لقضايا وأبعاد الأمن الفكري، ووضع استراتيجية للتغلب على العوامل المؤثرة على الأمن الفكري، ودعت دراسة (Call, 2004) لإيجاد آلية تكاملية بين مؤسسات التعليم الجامعي من أجل رفع مستوى الأمن الفكري.

وبناء على ما سبق عرضه، فإن هذه الظواهر تستوجب دراستها، لمعرفة العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني، وتحديد ضوابطها التربوية حتى يسهل للجهات الرسمية والمجتمعية معالجتها والحد من ظهورها، وهذا ما ولد الرغبة لإعداد هذا البحث الذي من المتوقع أن يفيد المؤسسات التربوية في مختلف قطاعات التعليم بمعرفة العوامل المؤثرة على الأمن الفكري وضوابطها التربوية التي يجب التقيد بها حتى يتحقق الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

مشكلة البحث.

مما يؤكد ضرورة دراسة مشكلة هذا البحث ما توصلت إليه نتائج دراستي البكولي (2014)، والبربري (Al-Barbary, 2009) بضعف دور مؤسسات التعليم في تحقيق الأمن الفكري لدى طلبتها، وعدم قدرة السياسات التعليمية في مواجهة التحديات التي تواجه الهوية الثقافية للطلبة، كما أظهرت نتائج دراسة المواضية، وكنعان (2019) وشلدان (2013)، ومحمد (2013)، وكول (coll, 2004) أن مؤسسات التعليم تقوم بدورها في تعزيز الأمن الفكري لطلبتها بدرجة متوسطة، في حين توصلت نتائج دراسة الدوسري (2013) إلى أن أبرز معوقات الأمن الفكري للطلبة ضعف وضوح مفهومه وأبعاده.

وبفعل تنامي العوامل المؤدية إلى الإخلال بالأمن الفكري كانتشار الأفكار المنحرفة التي نمت عن قصور في الفهم الصحيح لمبادئ الدين الإسلامي، وظهور الجماعات الخارجة عن النظام والقانون التي شكلت تهديداً للأمن الوطني، وما تقترفه بعض الفئات من جرائم تخالف الفطرة الإنسانية السليمة، والانفتاح غير المنضبط على الثقافات الأجنبية نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة التي أثرت في حياة الأفراد وغيرت من قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم الحميدة، واستناداً إلى ما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة صار الأمر لازماً لمعرفة العوامل المؤثرة سلباً على الأمن الفكري، ولكي يتم بصورة علمية جاءت الحاجة لإجراء هذه البحث الذي تتحدد مشكلته في السؤال الرئيس الآتي:

ما العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية؟

أسئلة البحث.

تتمثل أسئلة البحث في الآتي:

1- ما العوامل الفكرية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية؟

2- ما العوامل الاجتماعية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية؟

3- ما العوامل السياسية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية؟

4- ما العوامل الاقتصادية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية؟

5- ما العوامل التكنولوجية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية؟

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- معرفة العوامل الفكرية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية.

2- معرفة العوامل الاجتماعية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية.

3- معرفة العوامل السياسية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية.

4- معرفة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية.

5- معرفة العوامل التكنولوجية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني وضوابطها التربوية.

أهمية البحث.

تبرز أهمية البحث من خلال المحاور الآتية:

1- تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الأمن الفكري باعتباره من الموضوعات المعاصرة في ضبط أفكار وتصورات أفراد المجتمع وفق منهج الوسطية والاعتدال.

2- ستفيد هذه الدراسة في توجيه الاهتمام الرسمي والمجتمعي بالأمن الفكري وتعزيزه لدى أفراد المجتمع خاصة في ظل التحديات المعاصرة.

3- يمكن أن تعين نتائج البحث القائمين بعملية التعليم والتثقيف في معرفة العوامل المؤثرة على الأمن الفكري وضوابطها التربوية لتحصين أفكار أفراد المجتمع.

حدود البحث.

تنحصر حدود البحث في الآتي:

1- الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع

اليمني، وهي: العوامل الفكرية، والتربوية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، باعتبارها عوامل متداخلة في أغلب الدول العربية، وكذلك الضوابط التربوية لكل عامل يؤثر سلباً على الأمن الفكري.

2- الحدود الزمانية: المدة التي استغرقها إجراء هذا البحث منذ إعلان موعد انعقاد المؤتمر العلمي الأول لجامعة إقليم سبأ مطلع عام 2022م.

3- الحدود البشرية: تقتصر انعكاساتها على أفراد المجتمع اليمني.

4- الحدود المكانية: تشمل الحدود الجغرافية للجمهورية اليمنية.

منهج البحث.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي بإسلوبه التحليلي والاستقرائي، وهو «طريقة من طرق البحث لاستنتاج أفكار ومعلومات من النصوص وغيرها وفق ضوابط وقواعد محددة ومتعارف عليها» (يالجن، 1998، 22)، وذلك بهدف رصد العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني، وتحديد ضوابطها التربوية، وذلك من خلال المصادر الأولية والثانوية ذات العلاقة بهذا البحث.

مصطلحات البحث.

جاء تعريف الأمن الفكري في الاصطلاح بأنه: «حماية فكر وعقيدة المجتمع المسلم من أن ينالها أي عدوان، أو ينزل بها أي أذى، لأن ذلك من شأنه إذا حدث أن يقضي على ما لدى أفراد المجتمع من شعور بالهدوء، والطمأنينة، والاستقرار». (المجذوب، 2000، 54).

ويعرَّف الأمن الفكري إجرائياً بأنه: سلامة معتقدات وأفكار أفراد المجتمع اليمني من الأفكار المنحرفة والخارجة عن منهج الوسطية والاعتدال، وذلك من خلال الالتزام بالضوابط التربوية المنبثقة من منهج الدين الإسلامي الحنيف، وفلسفة التربية والتعليم في اليمن، والتشريعات والقوانين التي تنظم الحياة الاجتماعية، والسياسية، والتعليمية، والاقتصادية لأفراد المجتمع اليمني.

ويقصد بالضوابط التربوية إجرائياً بأنها: مجموعة من القواعد والمعايير ذات البُعد الفكري، والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والتكنولوجي المستوحاة من الدين الإسلامي، وفلسفة المجتمع، والتي يجب أن يتقيد بها أفراد المجتمع اليمني حتى يتحقق لديهم الأمن الفكري.

إطار الدراسات السابقة

تمكن الباحث من الحصول على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمتغيرات البحث الحالي، وبالتالي فهذه الدراسات سيتم ترتيبها وفقاً لتسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم زمنياً، واستعراض محتواها من حيث أبرز الأهداف، والمنهج المتبع، والعينات والأدوات المستخدمة، وأهم النتائج.

فقد تناولت دراسة المواضية، وكنعان (2019) استقصاء دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأعدت لهذا الغرض استبانة أداة لجمع البيانات الميدانية ، وتكونت عينة الدراسة من (291) طالباً وطالبة من جامعتي الهاشمية وآل البيت تمَّ اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، وأشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن دور كليات التربية بالجامعات الأردنية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها جاء بدرجة متوسطة، وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتنمية الأمن الفكري للطلبة.

وقدمت سمحان (2019) دراسة سعت إلى معرفة دور أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة المنوفية في تعزيز الأمن الفكري لطلابهم، وبيان المقترحات التي تسهم في تفعيل دورهم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وصممت الباحثة استبانة لجمع البيانات الميدانية تضمنت ثلاثة محاور: الأول لقياس درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لدورهم، والثاني: لتحديد المعوقات التي تحول من أداء دورهم، والثالث: مقترحات تفعيل دورهم، وتمَّ تطبيقها على عينة عشوائية بسيطة من طلبة الفرقة الثانية والرابعة بلغ حجمها (500) طالب وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس يمارسون دورهم في تعزيز الأمن الفكري لطلابهم بدرجة متوسطة، وكان من أهم المقترحات التي وافق عليها أفراد العينة تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطلبة.

وهدفت دراسة الزبون، وآخرون (2018) إلى معرفة دور عضو هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة الجامعة الأردنية الحكومية واستخدمت المنهج الوصفي، والاستبانة أداة لجمع البيانات الميدانية تضمنت (26) فقرة، حيث طُبقت على عينة عشوائية باستخدام الحصر الشامل بلغ حجمها (167) عضواً لهيئة التدريس من كلية التربية بالجامعة الأردنية، وأظهرت نتائج الدراسة أن دور أعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة جاء بدرجة مرتفعة.

وأجرى البكولي (2014) دراسة سعت إلى معرفة دور المدرسة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة صنعاء، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات الميدانية بلغ عدد فقراتها (60) فقرة موزعة بالتساوي على أربعة محاور، حيث طبقت على عينة عشوائية متعددة المراحل بلغ حجمها (224) من الموجهين ومديري المدارس بمكاتب التربية والتعليم مديريات محافظة صنعاء، وتوصلت الدراسة إلى أن دور المدرسة في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة متحقق بدرجة ضعيفة، وأن أهمية الدور جاء بدرجة عالية.

وسعت دراسة شلدان (2013) إلى التعرف على دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلابها، وسبل تفعيل هذا الدور، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات الميدانية تكونت من ثلاثة محاور: أعضاء هيئة التدريس، والمقررات الدراسية، والأنشطة الطلابية، حيث طبقت على عينة عشوائية طبقية بلغ حجمها (395) طالباً وطالبة من كليات التربية بالجامعات الفلسطينية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن كليات التربية بالجامعات الفلسطينية تقوم بدورها في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج بوجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير النوع، حيث جاءت الفروق لصالح الذكور، وعدم وجود فروق تُعزى لمتغير المستوى الدراسي: الفرقة الثانية والرابعة.

وقدم الدوسري (2013) دراسة سعت إلى معرفة واقع تحقيق إدارة الجامعات السعودية لوظيفتها في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها، ومعوقات هذه الوظيفة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وعلى الاستبانة أداة لجمع البيانات الميدانية، حيث تم تطبيقها على عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (426) من القيادات الأكاديمية، وكذلك (715) عضواً من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات السعودية، وأيضاً (780) طالباً من طلبة المرحلة النهائية بالجامعات السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن وظيفة إدارة الجامعات السعودية في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة متحقق بدرجة كبيرة، وأن أبرز معوقات هذه الوظيفة تمثلت في: ضعف تأهيل أعضاء هيئة التدريس في مجال الأمن الفكري، وضعف وضوح مفهومه، وضعف استخدام الأساليب التربوية في معالجة الانحرافات الفكرية، وكان أبرز التصورات المقترحة التعاون بين الجامعات والمؤسسات الأمنية في مجال تعزيز الأمن الفكري للطلبة.

وتناولت دراسة تركستاني (2013) بيان واقع تخطيط الأنشطة الثقافية بعمادة شؤون الطلاب في جامعة أم القرى بما يعزز الأمن الفكري لدى الطالبات، وبيان أهميته في تعزيز الأمن الفكري لدى الطالبات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت استبانة مكونة من (31) عبارة أداة لجمع البيانات الميدانية، حيث تم تطبيقها على عينة عشوائية متعددة المراحل بلغ قوامها (375) طالبة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تقييم الطالبات لواقع تخطيط الأنشطة الثقافية بعمادة شؤون الطلاب بما يعزز الأمن الفكري لديهن جاء بمعدل متوسط، بينما جاء تقييمهن لأهمية تخطيط الأنشطة في تعزيز الأمن الفكري لدى الطالبات بمعدل مهم.

وقدم محمد (2013) دراسة سعت لقياس دور الجامعة في تفعيل الأمن الفكري لدى طلبتها، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات الميدانية، وطبقت على عينة عشوائية بلغ حجمها (78) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادي، وكذلك (426) من طلبة الجامعة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجامعة تقوم بدورها في تفعيل الأمن الفكري لدى طلبتها بدرجة متوسطة.

وحاولت دراسة الجهني، وحسين (2012) قياس مستوى وعي طلاب جامعة تبوك بأهمية الأمن

الفكري، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلاب، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستعانت بالاستبانة في جمع البيانات الميدانية، حيث طبقت على عينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها (470) طالباً وعضو هيئة تدريس بالجامعة، كما أجريت مقابلات مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى وعي الطلاب بأهمية الأمن الفكري كانت عالية، كما أسفرت النتائج عن وضع تصور مقترح للآليات التي يمكن أن تفعل دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري.

في حين سعت دراسة المطيري (2011) إلى التعرف على دور الأنشطة الطلابية في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب جامعة القصيم، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكذلك الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات الميدانية، حيث طبقت الاستبانة على عينة عشوائية طبقية بلغ قوامها (300) طالباً، وعلى المقابلة التي طبقت على بعض الطلبة والخبراء من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأنشطة الطلابية لها دور كبير في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة خصوصاً إقامة المحاضرات، والندوات، والمعارض المتنوعة التي تبين خطورة اختلال الأمن الفكري.

وسعت دراسة البربري (Al-Barbary, 2009) إلى معرفة دور الجامعات العربية في تحقيق الأمن الفكري وتعزيز الهوية الثقافية لدى طلبتها مقارنة مع الجامعات الصينية، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي، وبينت النتائج ضعف دور الجامعات العربية في تحقيق الأمن الفكري لطلبتها، وعدم قدرة السياسات الجامعية في مواجهة التحديات التي تواجه الهوية الثقافية للطلبة، كما أوضحت دور السياسات الجامعية الصينية في تعزيز الهوية الثقافية، وآليات تعزيزها، ومواكبة التغيرات التنموية، وواقع الهوية الثقافية لدى طلبة الجامعات الصينية.

وهدفت دراسة شايع (2009) إلى بيان دور الرئاسة العامة لرعاية الشباب في تعزيز الأمن الفكري من خلال الأنشطة الثقافية والاجتماعية، حيث استخدمت المنهج الوصفي والاستبانة لجمع المعلومات، وطبقت على عينة عشوائية منتظمة من العاملين في الرئاسة بلغ حجمها (300) عاملاً، وتوصلت إلى أن الأنشطة الثقافية التي تقدمها الرئاسة تسهم في تعزيز الأمن الفكري بدرجة عالية، والأنشطة الاجتماعية بدرجة عالية من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

وهدفت دراسة نور (2007) إلى بيان مفهوم الأمن الفكري في الإسلام وتطبيقاته التربوية، ودور المؤسسات التربوية في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وكون الدراسة نظرية، فقد اقتصرت على جمع المعلومات من الدراسات والمراجع ذات العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى أن الأمن الفكري من المطالب الأساسية التي جاء الإسلام لتحقيقه في المجتمعات الإنسانية، كما أفادت بأن المؤسسات التربوية لها دور كبير في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة.

وسعت دراسة المالكي (2006) إلى بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب

واعتمد البحث على المنهج الوصفي، وعلى الاستبانة لجمع المعلومات، وطبقت على عينة عشوائية متعددة المراحل بلغ حجمها (975) من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات السعودية، وتوصل البحث إلى أن المؤسسات التربوية تقوم بدورها في تحقيق الأمن الفكري بدرجة عالية.

في حين سعت دراسة كول (coll, 2004) إلى معرفة مستوى إدراك طلبة الجامعات لمعنى الأمن الفكري، وبيان مدى تأثير مفاهيم الأمن الفكري بالمكانة المعرفية والخلفية الثقافية لدى الطلبة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات الميدانية، وطُبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من الطلبة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الطلبة المدركين لمعنى الأمن الفكري يدرسون في الكليات الدينية، وخلفية الدراسة في هذه الكليات أثرت على معرفتهم بمعنى الأمن الفكري، كما أن الطلبة يدركون الأمن الفكري بمستوى متوسط.

التعليق على الدراسات السابقة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين البحث الحالي وهذه الدراسات، وجوانب تفرد بها البحث الحالي، وجوانب استفادها من الدراسات السابقة، وهذه الجوانب تتضح من خلال المقارنات الآتية:

1– أوجه التشابه بين البحث الحالي والدراسات السابقة من حيث الموضوع.

اتفق البحث الحالي مع جميع الدراسات السابقة من حيث تناول موضوع الأمن الفكري، وذلك مع دراسة المواضية، وكنعان (2019)، وسمحان (2019)، والزبون، وآخرون (2018)، والبكولي (2014)، وشلدان (2013)، والدوسري (2013)، وتركستاني (2013)، ومحمد (2013)، والجهني، وحسين (2012)، والمطيري (2011)، والبربري (Al-Barbary, 2009)، وشايع (2009)، ونور (2007)، والمالكي (2006)، وكول (coll, 2004).

2– أوجه التشابه بين البحث الحالي والدراسات السابقة من حيث المنهج.

اتفق هذا البحث مع جميع الدراسات السابقة من حيث اتباع المنهج الوصفي، وذلك مع دراسة المواضية، وكنعان (2019)، وسمحان (2019)، والزبون، وآخرون (2018)، والبكولي (2014)، وشلدان (2013)، والدوسري (2013)، وتركستاني (2013)، ومحمد (2013)، والجهني، وحسين (2012)، والمطيري (2011)، والبربري (Al-Barbary, 2009)، وشايع (2009)، ونور (2007)، والمالكي (2006)، وكول (coll, 2004).

3– أوجه التشابه بين البحث الحالي والدراسات السابقة من حيث المجتمع والعينة.

اتفق البحث الحالي مع دراستي البربري (Al-Barbary, 2009)، ونور (2007) في الاقتصار

على الجانب النظري، بينما اختلف مع دراسة المواضية، وكنعان (2019)، والبكولي (2014)، وشلدان (2013)، وتركستاني (2013)، والمطيري (2011)، حيث طبقت على عينة عشوائية طبقية من الطلبة، كما اختلف عن دراسة سمحان (2019)، والدوسري (2013)، والجهني، وحسين (2012)، وكول (coll, 2004) حيث طبقت على عينة عشوائية بسيطة من الطلبة، وكذلك دراسة (الزبون، وآخرون، 2018)، حيث طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس باستخدام الحصر الشامل، ومع دراسة محمد (2013)، وشايع (2009)، حيث طبقتا على عينة عشوائية منتظمة، ومع المالكي (2006)، حيث طبقت على عينة عشوائية عنقودية.

4– أوجه التشابه بين البحث الحالي والدراسات السابقة من حيث الأدوات.

اتفق البحث الحالي مع دراسة البربري (Al-Barbary, 2009)، ودراسة نور (2007) اللتين اقتصرتا على المصادر والمراجع كونهما دراستين نظريتين، واختلف مع دراسة المواضية، وكنعان (2019)، وسمحان (2019)، والزبون، وآخرون (2018)، والبكولي (2014)، وشلدان (2013)، والدوسري (2013)، وتركستاني (2013)، ومحمد (2013)، والجهني، وحسين (2012)، وشايع (2009)، والمالكي (2006)، وكول (coll, 2004) التي استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات الميدانية، كما اختلف عن دراسة المطيري (2011) التي استخدمت الاستبانة والمقابلة.

5– الجوانب التي تفرد بها البحث الحالي عن الدراسات السابقة.

تفرد البحث الحالي عن جميع الدراسات السابقة من حيث الهدف، وهو الكشف عن العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني، وتحديد الضوابط التربوية لها، وهذا لم تتناوله جميع الدراسات السابقة، كما تفرد البحث الحالي بنتائجه التي توصل إلها مع أغلب نتائج الدراسات السابقة.

6– الجوانب التي استفادها البحث الحالي من الدراسات السابقة.

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في بناء خطة البحث، ومعرفة الدراسات السابقة، والاعتماد عليها كمصادر أولية للإطار النظري لهذا البحث في إبراز العوامل المؤثرة على الأمن الفكري وضوابطها التربوية، وذلك بالقدر الذي يسمح به في البحث العلمي، وطبيعة أهداف ومنهجية هذا البحث.

الإطار النظري للبحث

مفهوم الأمن الفكري.

بفعل التغيرات الحاصلة في العالم المعاصر، وتنوع الاتجاهات الفكرية والسياسية لدى كثير من الباحثين جعلهم يقدمون تعريفات للأمن الفكري من زوايا مختلفة تعبر عن سلامة الفكر من الانحراف ولزوم منهج الوسطية والاعتدال.

فقد ورد تعريف الأمن الفكري بأنه: «حماية فكر الإنسان من التأثيرات التي تدفعه إلى الغواية، وارتكاب سلوكيات تخرج عن قواعد الضبط الاجتماعي، والمعايير والأعراف السائدة في المجتمع». (شايع، 2009، 53).

وعرَّف البكولي (2014، 11) الأمن الفكري بأنه: «حماية فكر أفراد المجتمع المسلم من الانحلال، والغلو والتطرف، والخروج عن منهج الوسطية والاعتدال، وذلك من خلال وضع التدابير البنائية، والوقائية، والعلاجية من أجل إكسابهم مناعة فكرية منبثقة من الدين الإسلامي، وتحصينهم من الأفكار الدخيلة، والثقافة المستوردة».

وأورد الوادعي (1997، 55) تعريفاً للأمن الفكري بأنه: «سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف، والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمور الدينية والسياسية، وتصوره للكون بما يؤول به إما إلى الغلو والتنطع أو الإلحاد».

ويُقصد بالأمن الفكري بأنه: «حماية للثوابت وصيانة للهوية الثقافية للمجتمع عن طريق وضع خطة عمل لحماية المجتمع من الأفكار الهدامة، ويضمن الطمأنينة والوقاية من الانحرافات الفكرية والسلوكيات غير المعتادة، والحفاظ على استقرار المجتمع من التيارات الفكرية التي تثير الفوضى وتهدد الحياة في المجتمع». (سمحان، 2019، 183).

وعرَّف محمد (2013، 94) الأمن الفكري بأنه: «الحماية التامة لفكر الإنسان من الانحراف أو الخروج عن الوسطية والاعتدال، وحماية المنظومة العقدية والثقافية والأخلاقية والأمنية في مواجهة كل فكر أو معتقد منحرف أو متطرف».

ومن خلال استعراض تعريفات الأمن الفكري السابقة يلاحظ أن هذا المصطلح ركز الباحثون في تعريفاتهم له على علاقته بالجوانب الدينية والفكرية، بينما ركز آخرون على علاقته بالبعد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولكن أغلب الباحثين اتفقوا على أن الأمن الفكري يرتبط بجميع هذه الأبعاد مجتمعة تحقق الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع.

العوامل الفكرية المؤثرة على الأمن الفكري.

إن دراسة العوامل المؤثرة على الشيء من الأمور المهمة جداً لمعرفة وتحليل وتشخيص جذور المشكلة المراد بحثها بطرق علمية معمقة، وفي هذا المجال سيتم دراسة العوامل الفكرية المؤثرة على الأمن الفكري.

ويُقصد بالعوامل الفكرية المؤثرة على الأمن الفكري بأنها: «مجموعة التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق سمة الوسطية والاعتدال، وتؤدي إلى اهتزاز المنظومة الفكرية والثقافية لدى أفراد المجتمع.

والفكر هو الوعاء الجامع لعقلية الإنسان والمنظم لتصوراته نحو الخالق سبحانه وتعالي، والكون، والإنسان، والمعرفة، والقيم، فإذا صلح هذا الفكر صلح بقية توجهات الإنسان، وبالتالي اهتم الدين الإسلامي بتربية الفكر التربية النير والمعتدلة.

ومن خلال تتبع العوامل المؤثرة سلباً على النواحي الفكرية لدى الإنسان يأتي منها كما ذكر الشميري: ضعف الوازع الديني، والجهل والأمية، وتراجع دور المؤسسات التربوية والاجتماعية، والاضطرابات السياسية، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية والمعيشية. (الشميري، 2005، 38).

ومن العوامل الفكرية المؤثرة سلباً على الأمن الفكري الجهل بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله– صلى الله عليه وسلم–، وهذا يأتي نتيجة التفسير الخطأ لبعض الآيات القرآنية في التبرير لاستخدام الأعمال الإرهابية، كتأويلهم لقوله سبحانه وتعالى: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ} (سورة الأنفال، الآية 60) معتقدين أن المقصود بعدو الله وعدوكم غير المسلمين نتيجة التفسير الخطأ الذي أخذوه واقنعوا به غيرهم، فمارسوا أعمال العنف والإرهاب على غير المسلمين من المعاهدين والمستأمنين مع أن التفسير الصحيح لمعنى الرهبة في الآية هو التخويف والفزع لرد ودفع العدوان، وليس إرهاب المعاهدين والمستأمنين. (شايع، 2009، 24).

ومن مظاهر الانحراف الفكري الأخذ بظاهر النصوص الشرعية، وتفسيرها حسب الأهواء الشخصية من دون امتلاك العلم الشرعي، وكيفية تفسير النصوص الشرعية حسب القواعد المعتبرة، وهذا الأمر دفع بعض الجماعات للاندفاع لممارسة أعمال إرهابية نتيجة الجهل بالدين الإسلامية وأحكامه الشرعية التي جاءت رحمة للعالمين.

ويمثل الغلو والتطرف أحد العوامل المؤثرة على اختلال الأمن الفكري، حيث يقول بكار: «أنه العدو اللدود لعدم استقامة الفكر ومناعته واستمراره، كونه يدفع إلى التشدد في غير موضعه، والإسراف في التحريم، والتكفير، والتفسيق». (بكار، 2001، 66).

ومن مظاهر اختلال الأمن الفكري المرتبطة بالجوانب الفكرية عملية التعصب بكل أنواعها الدينية والمذهبية والطائفية، وهذا السلوك البغيض جاء نتيجة أفكار وتصورات منحرفة لدى المتعصب دفعته لينظر

المجلد(3) العدد(1) مايو 2022م
https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.15

للآخر نظرة احتقار سواء من دافع مذهبي أو طائفي أو عنصري.

وقد أدَّت التحديات الفكرية والثقافية إلى وجود بعض الظواهر السلبية التي سادت في هذا العصر كحلول الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي والفكري الذي يستهدف العقل والنفس، وبهذا وجد الفرد نفسه بين ثقافتين: ثقافة عربية مستمدة من الدين الإسلامي الحنيف، وثقافة غربية وافدة تؤدي إلى الانسلاخ عن الهوية الثقافية والعربية والإسلامية. (أبو الوفاء، ورسمي، 2006، 181).

والواقع اليمني يشير إلى وجود كثير من المظاهر الناتجة عن العوامل الفكرية المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع خصوصاً ما بين عام 2015م – 2021م، حيث شهد المجتمع صراعات فكرية، ووجود جماعات متطرفة تريد فرض أفكارها المنحرفة عن الدين الإسلامي، ومنهج الوسطية والاعتدال على أفراد المجتمع، وتسعى لنشر العصبيات الفكرية والمذهبية، والدعوة للتقليد الأعمى، والافتخار بنشر أفكار وثقافات وافدة، وجميع هذه المؤشرات الفكرية شكلت عوامل لها انعكاساتها السلبية على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

الضوابط التربوية للعوامل الفكرية المؤثرة على الأمن الفكري.

يقصد بها القواعد والمبادئ التي تشكل المنطلقات الفكرية والمرجعية العلمية التي توجه الفكر نحو الممارسات الفكرية السليمة، وهي على النحو الآتي:

1- الاعتماد على الأدلة والبراهين من كتاب الله عز وجل، والأدلة الصحيحة الثابتة في السنة النبوية المطهرة.

2- التجرد والموضوعية، وعدم التعصب للفكر والرأي والمذهب، وعدم الخضوع للأهواء والآراء والرغبات الشخصية، والإيمان بحق الاختلاف مع الآخر.

3- الانفتاح الواعي على الثقافات الأخرى، والأخذ منها كل ما هو نافع ومفيد، ومتوافق للدين الإسلامي الحنيف.

4- الالتزام منهج الوسطية والاعتدال قولاً وعملاً، ونبذ الأفكار والتصورات الداعية للانحراف السلوكي، والتطرف الفكري.

5- التقيد بالأحكام الشرعية المتعلقة بأحكام الجهاد وضوابطه في الدين الإسلامي الحنيف.

6- التثبت وعدم التسرع في إصدار الأحكام قبل توافر الأدلة الكافية.

7- التركيز على إعمال العقل في مختلف القضايا، ومحاربة كافة أشكال الخرافات والأساطير.

العوامل الاجتماعية المؤثرة على الأمن الفكري.

يتكون المجتمع من أفراد وأسر ويمثلوا جميعاً بنية المجتمع الذي تحكمه مجموعة من العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية التي تعارف عليها أفراد المجتمع جيلاً بعد جيل، ولا شك أن هناك عوامل اجتماعية لها تأثير على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع كونهم يتلقوا أفكارهم من المجتمع الذي يتفاعلون فيه.

والعوامل الاجتماعية المؤثرة على الأمن الفكري يُقصد بها: «عدم وجود فلسفة اجتماعية شاملة تُبلور اتجاهات أفراد المجتمع المستقبلية، كما تتعلق بالمشكلات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع، وتعمل على إعاقة تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع في المجال الاجتماعي». (بشاي، 2009، 94).

وقد أكدت بعض الدراسات على أن مكونات البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد «لها تأثيرات متباينة عليه، وتسهم في تشكيل شخصيته، فإذا كانت مكونات المحيط الاجتماعي إيجابية فإنها تدفعه لممارسة السلوك السليم، وإذا كانت سلبية فإنها تدفعه لممارسة السلوك المنحرف». (شايع، 2009، 31).

ومن الأخطار الاجتماعية الناتجة عن اختلال الأمن الفكري أن القيم والمبادئ الاجتماعية تتعرض مع النسق الاجتماعي إلى غياب هذه المبادئ والقيم والمثل العليا في المجتمع، كما يشيع في المجتمع الخوف والقلق وعدم الاستقرار.

وتلعب العادات والتقاليد دوراً كبيراً في أوساط المجتمعات العربية في التأثير السلبي على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع، وذلك تحت دافع الحمية والتعصب المجتمعية، كالوقوف مع الجماعات الخارجة عن النظام والقانون، والاعتداء على أملاك الغير وممارسة أعمال السرقة، وهذه من الأمور التي تؤثر على اختلال الأمن الفكري وضعف المجتمع وضياع مكانته وسيادته.

وأغلب أفراد المجتمع اليمني يواجهون معظم العوامل الاجتماعية المؤثرة على الأمن الفكري السابقة بالإضافة إلى ظهور مجموعة من العوامل الأخرى كظاهرة الثأر، والتعصب الأسري، وظهور النعرات القبلية والطائفية، واضطراب التماسك الاجتماعي، وارتفاع نسب ارتكاب الجريمة، حيث يُشير التقرير الصادر من وزارة الداخلية اليمنية لعام 2014م بأن معدل حالات جرائم القتل العمد بسبب الثأر بلغت ما يقارب من (529) حالة في مختلف المحافظات اليمنية. (وزارة الداخلية اليمنية، تقرير بحالات ارتكاب الجرائم المنظمة للعام 2014م، صنعاء).

واتسعت دائرة الاختلاف بين أفراد المجتمع، وهجرة الشخصيات الاجتماعية بحثاً عن بيئة اجتماعية آمنة، وزيادة معدلات نزوح الأسر بسبب النزاعات المسلحة التي تشهدها أغلب المحافظات اليمنية منذ مطلع عام 2015م، حيث أفادت التقارير أن معدلات النزوح من مختلف المحافظات اليمنية حتى عام 2021م بلغت (3883488) ثلاثة ملايين وثمانمائة وثلاثة وثمانون ألفاً وأربعمائة وثمانية وثمانون فرداً. (المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي، إحصائية النازحين لعام 2021م،

اليمن)، وجميع هذه العوامل تؤثر سلباً على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

الضوابط التربوية للعوامل الاجتماعية المؤثرة على الأمن الفكري.

هناك مجموعة من الضوابط التربوية الاجتماعية المؤدية إلى مواجهة العوامل الاجتماعية المؤثرة على الأمن الفكري منها:

1- التعايش السلمي مع الآخرين وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

2- السلم الاجتماعي بين أفراد المجتمع، واعتبار ذلك ثقافة سائدة فيه.

3- التمسك بالعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية الحميدة.

4- التفاهم والتعاون المشترك بين جميع أفراد المجتمع.

5- بناء علاقات اجتماعية حسنة ترسخ المحبة والألفة والإخاء بين أفراد المجتمع.

6- معالجة الظواهر الاجتماعية السلبية كالجريمة، والعنف، والإدمان، والثأر.

7- نبذ العادات والتقاليد السيئة، ورفض العنصرية والعصبيات القبلية والسلالية.

العوامل السياسية المؤثرة على الأمن الفكري.

يُمكن تعريف العوامل السياسية المؤثرة على الأمن الفكري بأنها: «التحديات الخاصة بمحاولة نشر الديمقراطية والسلام بين جميع دول العالم، وبطش الحكام، وتزعم الدول الكبرى التي تسعى إلى فرض نظام الديمقراطية بصورة عالمية». (بهاء الدين، 2000، 25).

وتشير الدراسات العلمية إلى أن في الغالب العوامل السياسية تؤثر على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع، ومن هذه العوامل، شيوع الظلم والاستبداد، والقهر السياسي، والتحكم في السلطة وعدم مشاركة الآخرين، والسياسات غير العادلة التي تنتهجها الدول، ولذلك يقول العموش: «أن الجماعات التي تؤمن بأفكار العنف والإرهاب تنشط أعمالها في ظل الاضطرابات السياسية». (العموش، 1999، 105).

والسياسات الدولية الخاطئة التي تمارسها الدول الكبرى ضد الدول الفقير والضعيفة، وتتمثل أهم أخطاء السياسة الدولية في توسيع دائرة الاتهامات، واستخدام القوة غير الشرعية، والتعامل وفق المعايير المزدوجة في السياسة الدولية، وعدم تقديم حلول عادلة لبعض المشاكل، والكيل بمكيالين، وهذا التناقض أسهم في ظهور بعض الجماعات التي تدافع عن نفسها، ومشروعية بقائها، وظهور أخرى تؤمن بأفكار العنف والإرهاب كوسيلة للوصول إلى تحقيق أهدافها. (الشامي، 2008، 75).

وأشارت دراسة سمحان (2019، 189) إلى أن ما يشهده العالم اليوم من تحولات وتغيرات معرفية، وازدياد للمطالبة بالديمقراطية في المجتمعات، وما تشهده المنطقة العربية من صراعات واضطرابات سياسية كل ذلك أثر سلباً على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع.

وتوصلت نتائج دراسة البربري (Al-Barbary, 2009) إلى أن أفراد المجتمع بما فيهم طلبة الجامعات يواجهون تحديات تؤدي إلى محو الهوية الثقافية وضعف تحقيق الأمن الفكري، وذلك نتيجة قلة ثقافة الحوار، وتقبل الرأي الآخر، وضعف الوعي السياسي والوطني.

في حين أكدت دراسة المواضية، وكنعان (2019، 419) على أن النظام السياسي في أغلب الدول العربية لا يفسح المجال لأفراد المجتمع في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية، فالرأي لديهم يصدر عن إملاءات من الكبار، مما يفقدهم الثقة في قراراتهم، فيؤدي ذلك لقبولهم وتقمصهم آراء الآخرين دون نقد أو حتى تفكير.

ولعل في مقدمة العوامل السياسية المؤثرة سلباً على الأمن الفكري الصراعات السياسية الداخلية والدولية التي قد تنعكس بصورة سلبية تهدد الأمن الوطني، وبصورة خاصة إذا أرادت الدول العظمى أن تفرض هيمنتها على الدول الأخرى، ومن أجل ذلك تقوم بكثير من الأعمال التي تكون سبباً في تقويض الأمن الوطني للدول المستهدفة، وتجعلها عرضة للاضطرابات الداخلية، وعدم الاستقرار السياسي.

ومن مظاهر العوامل السياسية المؤثرة على الأمن الفكري «زيادة الصراعات والاختلافات السياسية على السلطة داخل الدولة، وتتطور حدتها حتى تخرج عن الضوابط الشرعية والقانونية، وتهتز الثقة بين الحاكم والمحكوم، وتظهر الجماعات والطوائف غير الشرعية التي تنادي بالانفصال داخل الدولة الواحدة». (حماد، 2001، 124).

ورغم أن الجمهورية اليمنية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين شهدت بعض التحول نحو الديمقراطية، وممارسة التعددية السياسية والحزبية إلا أن واقع الحال السياسي منذ بداية عام 2015م شهد صراعات سياسية ذات أبعاد خارجة عن الدستور والقانون أدت إلى تعطيل المؤسسات الدستورية، وتضييق حرية الرأي والتعبير، وأنتجت اتجاهات تؤمن بأفكار سياسية دخيلة على المجتمع اليمني، كما ساهمت في ضعف الهوية والولاء الوطني لدى بعض الأفراد، وهذه العوامل لها انعكاساتها السلبية على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

الضوابط التربوية للعوامل السياسية المؤثرة على الأمن الفكري.

هناك مجموعة من الضوابط التربوية السياسية المؤدية إلى مواجهة العوامل السياسية المؤثرة على الأمن الفكري، وهي على النحو الآتي:

1- الولاء والانتماء للوطن، والتمسك بالوحدة الوطنية الشاملة.

2- الإيمان بمبدأ الشورى والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

3- حرية الرأي والتعبير، وتقبل الرأي الآخر وفق الضوابط الشرعية.

4- احترام النظام والقانون، وأداء الحقوق والواجبات الوطنية.

5- قبول التعددية السياسية، والانتساب للأحزاب السياسية الوطنية.

6- احترام سيادة الدولة، والمشاركة الفعالة في عملية صنع القرارات السياسية.

7- التعاطي الإيجابي مع القضايا والمشكلات المحلية والدولية.

العوامل الاقتصادية المؤثرة على الأمن الفكري.

المقصود بالعوامل الاقتصادية المؤثرة على الأمن الفكري: «كافة الأخطار الموجهة ضد الاقتصاد والمنافسة، وجودة الإنتاج، والتحكم في الأسواق، ومحاولة امتلاك بعض القوى الاقتصادية ميزة معينة من الإنتاج». (بهاء الدين، 2000، 25).

والاقتصاد عصب الحياة، وبناء على هذا فقد أكدت الدراسات أن هناك علاقة قوية بين الفقر وارتكاب الجريمة، والانتماء للجماعات التي تؤمن بأفكار العنف والإرهاب، كما أن سوء توزيع الثروة الوطنية، والاستيلاء على الأموال العامة بدون أي وجه حق من الأمور التي تدفع البعض إلى الرغبة في الانتقام، واستعمال العنف احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية السيئة، واستمالتهم من قبل الجماعات الإرهابية، وإغرائهم بالأموال يسهل إقناعهم للقيام بأعمال العنف والإرهاب. (العميري، 2004، 54).

وتشكل البطالة عاملاً من العوامل المؤدية إلى اختلال الأمن الفكري، فالفرد عندما يعيش حياة وهو عاطل عن العمل لا شك أن ذلك سيؤثر سلباً على صحته النفسية وعلى تفكيره، مما يجعله عرضة لكسبه من قبل الجماعات المنحرفة والمتطرفة التي تستغل حاجة الفرد.

ومن العوامل الاقتصادية المؤثرة سلباً على الأمن الفكري شيوع ثقافة الاستهلاك التي استخدمت كأداة قوية وفاعلة في إطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى مدى، ومن ثم تشويه التقاليد والأعراف السائدة في المجتمعات العربية والإسلامية، وبروز القيم الفردية التي شكلت حياة قائمة على حاجات مصطنعة، وفصلت كل فرد عن الآخر.

وأشارت دراسة المواضية، وكنعان (2019، 419) بأن الأنظمة الرأس مالية الكبرى فتحت أسواق استهلاكية تسعى بشكل أو بآخر تسعى إلى إشاعة الثقافة الاستهلاكية لدى الدول العربية والإسلامية،

ولتحقيق ذلك سعت لتشويه قناعاتهم بمنتجاتهم الوطنية والإقبال على المنتجات الخارجية، كما سعت لإيجاد مواطنين بعيدين عن قضاياهم الوطنية، ومشككين في قناعاتهم الدينية والوطنية لتسهيل عملية الخضوع لهذه القوى، والاستسلام الكامل لفكر ومنتجات هذه الأنظمة، والتباهي بالمخرجات والمنتجات غير الوطنية، وترسيخ لديهم قيم الاتكالية.

وأثبتت دراسة المالكي (2006، 61) أن الاقتصاد يمثل الركيزة الأساسية لنمو المجتمع واستقراره، وبمقدار قوة الاقتصاد الوطني تقاس قوة الدولة ومكانتها، مع الأخذ في الحسبان أن متطلبات قوة الاقتصاد الوطني لأي دولة تشمل توافر الموارد الطبيعية، وحسن استغلالها، وتوافر الطاقة البشرية، ورؤوس الأموال، والأمن الغذائي والمائي التي يشكل فقدانهما أبرز مهددات الأمن الفكري والوطني لكثير من الدول.

وبناء على ما سبق عرضه فقد أشارت بعض الدراسات بوجود علاقة بوجود علاقة تربط بين ممارسة الأفكار المنحرفة والمتطرفة والحالة الاقتصادية المنخفضة التي يعيشها بعض الأفراد. (عمر، 1998، 56).

وباستعراض الواقع الاقتصادي في الجمهورية اليمنية يلاحظ أنها كغيرها من الدول العربية والإسلامية وجدت نفسها مضطرة للاندماج في الاقتصاد العالمي، فقامت بإدخال تعديلات في هيكلها الاقتصادي، وتطبيق نظام الخصخصة، وبدأت الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ مطلع عام 1995م بالتعامل مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكذلك التعامل مع العديد من الدول المانحة لتنفيذ برامج الإصلاح المالي والإداري، واستمرت هذا الإصلاحات حتى عام 2015م، ورغم النجاحات البسيطة التي حققتها إلا أنها لم تصل إلى الدرجة المقبولة في مواجهة التحديات الاقتصادية المتمثلة في: زيادة معدلات الفقر والبطالة، وتوقف الصادرات الاقتصادية نتيجة الحرب الدائرة، وهذه العوامل الاقتصادية لا شك أنها أثرت سلباً على الأمن الفكري.

الضوابط التربوية للعوامل الاقتصادية المؤثرة على الأمن الفكري.

هناك مجموعة من الضوابط التربوية الاقتصادية المؤدية إلى مواجهة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الأمن الفكري، وهي على النحو الآتي:

1- تمثل قيم العمل المنتج كالمثابرة، والإنجاز، والإتقان في العمل.

2- الاعتماد على النفس في الحصول على متطلبات الحياة الاقتصادية.

3- رفض المعاملات المالية غير المشروعة كالربا، والاحتكار، والغش.

4- احترام وتقدير أصحاب المهن المختلفة.

5- الاتجاه الإيجابي نحو العمل والكسب الحلال والمشاركة الفاعلة.

6- الاستثمار المثل لموارد الطبيعية.

7- تقبل فكرة الشراكة والاستثمار التجاري على المستوى الفردي والجماعي.

العوامل التكنولوجية المؤثرة على الأمن الفكري.

بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحدثته الثورة الصناعية وصار واسع الانتشار على مستوى جميع شعوب العالم، حيث تنوعت منتجاته الصناعية والتكنولوجية خصوصاً منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث انتشرت القنوات الفضائية، وشبكة الانترنت، وتنوعت وسائل الاتصال، وكان لهذه الثورة الصناعية إيجابياتها وسلبياتها المختلفة.

ويُقصد بالعوامل التكنولوجية المؤثرة على الأمن الفكري بأنها: «مجموعة من التغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية الكمية والنوعية الآنية والمستقبلية التي تظهر على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي، وتؤثر في مجالات الحياة المختلفة، وتتطلب التخطيط لمواجهتها». (الشدي، 2006، 92).

ومن المعلوم أن الحياة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي ساهمت في تعدد مصادر التلقي، وتنوع استخدام المعلومات، وسهولة الحصول عليها، وسرعة نقلها للآخرين، ومعطيات الواقع تشير إلى أن هناك أفراد وجماعات أساءت استخدام هذه التكنولوجيا في نشر الأفكار المنحرفة والمتطرفة، وأعمال القرصنة الإلكترونية، حيث تشير المعلومات «إلى أن شبكة الإنترنت يستخدمها أكثر من مئتي مليون مستخدم، وتنمو بشكل سريع للغاية». (المهيري، 2010، 65).

وأتاحت العولمة الفرص لتوفير المعلومات، والحصول على المعارف والثقافات المختلفة، وظهور شبكة الإنترنت، وانتشارها عالمياً، وبذلك تخلصت من القيود الزمانية والمكانية للحصول على المعرفة والمعلومات في شتى المجالات، وجعلت الطاقة البشرية في تضاؤل أمام إنتاج الدول الكبرى، وبهذا نشأ مناخ ثقافي يصعب معه المحافظة على الهوية الثقافية والحضارية للشعوب العربية والإسلامية. (عبدالدائم، 2000، 117).

وقد أشارت دراسة محمد (2013، 104) إلى أن العالم شهد منذ مطلع القرن الحادي والعشرين ثورة هائلة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تنوع وسائل الاتصال والتواصل، وهذه الوسائل جعلت أفراد المجتمع في أشد الحاجة للمحافظة على أمنهم الفكري حتى لا يكونوا عرضة للغزو الفكري والثقافي.

وأكدت دراسة سمحان (2019، 191) أن عصر المعلوماتية فرض نموذجاً ثقافياً على المجتمعات، وهو بذلك طمس ظاهرة التمايز والخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية والإسلامية، واخترق البنية الثقافية، كما تفاقم مخاطر الاستلاب والغزو الثقافي والفكري الذي أدى إلى محو الهوية الثقافية، ونزع

الخصوصية للشعوب العربية والإسلامية.

وأفادت نتائج دراسة البربري (Al-Barbary, 2009)، ودراسة شلدان (2013) بأن الانفتاح السريع على الثقافات الأخرى من خلال وسائل الاتصال التي مثلت ثقافة إلكترونية غير مرتبطة بمكان ولا بزمان، وتتشكل بين جماعات لا يجمعهم تاريخ ولا أهداف ولا ينتمون لنفس المعتقدات كل ذلك أدى إلى إنتاج أفراد لا هوية ولا تاريخ لهم، وذلك من خلال تقمص الهويات العالمية التي لا ذاكرة ولا هوية لها.

وأشارت دراسة تركستاني (2013، 38) بأن من مصادر التأثير على الأمن الفكري لدى الأفراد وسائل الإعلام والتقنيات التكنولوجية الحديثة، وهذه الوسائل قد تقود الفرد إلى الإفراط والغلو والتي تعبر عن مظهر من مظاهر الانحراف الفكري.

ومن خلال تتبع الواقع الحالي يتبين أن أفراد المجتمع اليمني أصبحوا مضطرين للاستجابة لمتطلبات الهيمنة المعلوماتية والتكنولوجية، ونتيجة ذلك تكمن خطورتها في الاستخدام السيء لوسائل الاتصال والتواصل، وتنوع مضامينها، وسهولة تناقل هذه المضامين بصورة سريعة، وكل ذلك أسهم في ضعف الرقابة والتوجيه، وتنوع مصادر التلقي حتى من المصادر المشبوهة والخارجة عن منهج الوسطية والاعتدال.

الضوابط التربوية للعوامل التكنولوجية المؤثرة على الأمن الفكري.

هناك مجموعة من الضوابط التربوية التكنولوجية المؤدية إلى مواجهة العوامل التكنولوجية المؤثرة على الأمن الفكري، وهي على النحو الآتي:

1- استخدام الطرق العلمية وعمليات التفكير للحصول على المعارف والمعلومات.

2- احترام المنطق، والإيمان بالتفكير العلمي السليم، والتحقق من صدق المعارف والمعلومات المتلقاه.

3- التحذير من التبعية المطلقة في كل ما يصدر عن العولمة من قيم مادية ومعنوية.

4- التعامل الواعي مع المستجدات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

5- الاستخدام الإيجابي لمهارات الاتصال والتواصل عبر التقنيات التكنولوجية الحديثة.

6- انتقاء النافع والمفيد من المعارف والمهارات العلمية والتكنولوجية التي تخدم الإنسان.

7- التكيف الإيجابي مع الحقائق العلمية المكتشفة في عصر التكنولوجيا وتقنية المعلومات.

وبناء على ما سبق عرضه من عوامل مؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني يتضح حجم التداخل والترابط الشديد فيما بينها، وآثارها الموجهة ضد الإنسان، والمجتمع، والدولة على حدٍ سواء، ولا يمكن التسليم لها بل يجب مواجهتها بصورة مخطط لها، ووفق عملية رسمية ومجتمعية شاملة ومتكاملة،

فمكافحة الانحرافات الفكرية والسلوكية تتطلب نفس مقدار قوة مكافحة الجريمة المنظمة، كما أن جهود القضاء على الإرهاب لا بد أن تسايره جهود للقضاء على الظلم والاستبداد، وكذلك الفقر والبطالة بصورة يشترك فيها جميع المؤسسات الحكومية والأهلية.

نتائج البحث.

تتمثل نتائج البحث في الآتي:

1– هناك مجموعة من العوامل المتداخلة والمترابطة تسهم في التأثير السلبي على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

2– أظهرت النتائج أن أبرز العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني هي: العوامل الفكرية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية.

3– وجود منظومة من الضوابط التربوية التي تسهم في الحد من العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

توصيات البحث.

بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1– إعداد استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

2– تبني حملات توعوية، وعقد ندوات وورش عمل تسهم في التعريف بالعوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

3– إدراج مضامين الضوابط التربوية للعوامل المؤثرة على الأمن الفكري في مختلف المناهج الدراسية لطلبة التعليم العام والتعليم العالي.

4– ضرورة قيام المؤسسات التربوية والتعليمية بدورها في الحد من العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

5– إنشاء كراسي للأمن الفكري تتبع وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مقترحات البحث.

يقترح الباحث بعض البحوث التي لم يغطها هذا البحث، وهي:

1- إجراء بحوث يتناول كل بحث عاملاً من العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني بصورة مستقلة.

2- إجراء بحث يقدم تصوراً مقترحاً لدور المؤسسات التربوية في الحد من العوامل المؤثرة على الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع اليمني.

3- إجراء بحث يتناول الضوابط التربوية للأمن الفكري.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– القرآن الكريم.

ثانياً– الكتب والبحوث العلمية.

1– أبو الوفاء، جمال، ورسمي، محمد حسن. (2006). نحو صيغة جديدة لإدارة التعليم العام في مصر لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ط1، مؤسسة الإخلاص للنشر والتوزيع، القاهرة.

2– بشاي، وفاء زكي بدروس. (2009). الدور المستقبلي للمعلم المصري في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

3– بكار، عبد الكريم. (2001). التفكير الموضوعي. ط2، دار القلم، دمشق.

4– بهاء الدين، حسين. (2000). الوطنية في عالم بلا هوية تحديات العولمة. ط1، دار المعرفة، القاهرة.

5– تركستاني، نجاح يعقوب محمد. (2013). التخطيط للأنشطة الثقافية في عمادة شؤون الطلاب بما يعزز الأمن الفكري لدى طالبات جامعة أم القرى. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

6– جابر، زايد، وآخرون. (2008). اليمن وظاهرة الإرهاب الأحداث والانعكاسات. ط1، دار الكتب، صنعاء.

7– الجهني، فواز عقيل، وحسين، محمد فتحي عبدالفتاح. (2012). تصور مقترح لتفعيل دور جامعة تبوك في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلاب. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، الجزء (2)، العدد (25)، 205– 243.

8– حماد، إبراهيم. (2001). التطرف الفكري ووسطية الإسلام. ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.

9– الدوسري، فهد محمد. (2013). تصور مقترح لتطوير وظيفة الإدارة الجامعية في تحقيق الأمن الفكري بالجامعات السعودية. اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

10– الزبون، مأمون سليم، وآخرون. (2018). دور عضو هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة الجامعة الأردنية الحكومية دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (11)، العدد (35).

11– سمحان، منال فتحي. (2019). أدوار أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة المنوفية في تعزيز الأمن الفكري لطلبتهم ومقترحات لتفعيلها في ضوء آراء طلابهم. مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد (3)، 173– 214.

12– الشامي، علي عبد القادر. (2008). الإرهاب حقيقته وأسبابه ووسائل الحد منه في القانون الجنائي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عدن.

13– شايع، سلطان حسين. (2009). دور الرئاسة العامة لرعاية الشباب في تعزيز الأمن الفكري. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

14– الشدي، عادل. (2006). عولمة الثقافة والفكر بين المفهوم والأثر. ط3، دار النجوم، القاهرة.

15– شلدان، فايز. (2013). دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها وسبل تفعيله. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد (21)، العدد (1)، ص 33– 73.

16– الشميري، سمير عبد الرحمن. (2005). سوسيولوجيا انحراف الأحداث في اليمن. ط2، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء.

17– عبدالدائم، عبدالله. (2000). الرؤى المستقبلية للتربية في البلاد العربية دراسات في العرب والقرن الحادي والعشرين. مجلة شؤون عربية، العدد (1)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

18– عمر، معين خليل. (1998). علم المشكلات الاجتماعية. ط1، دار الشروق، عمَّان.

19– العموش، أحمد فلاح. (1999). أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب. د. ط، د. ن، الرياض.

20– العميري، محمد عبد الله. (2004). موقف الإسلام من الإرهاب. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

21– المالكي، عبدالحفيظ عبدالله. (2006). نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب. اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية لعلوم الأمنية، الرياض.

22– المجذوب، أحمد علي. (2000). الأمن الفكري والعقائدي مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه. د. ط ، دار النشر، الرياض.

23– المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي، إحصائية النازحين لعام 2021م،

اليمن.

24– محمد، عبدالناصر راضي. (2013). دور الجامعة في تفعيل الأمن الفكري التربوي لطلابها دراسة ميدانية. المجلة التربوية، العدد (33)، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، 80– 140.

25– المطيري، حمد سعد. (2011). دور الأنشطة الطلابية في تحقيق الأمن الفكري دراسة من وجهة نظر طلاب جامعة القصيم. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم.

26– المهيري، سعيد عبد الله. (2010). تأثير الإعلام على القيم الأخلاقية. مجلة الإيمان، العدد (21)، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء.

27– المواضية، رضا سلامة، وكنعان، أشرف فؤاد. (2019). تصور مقترح لدور كليات التربية بالجامعات الأردنية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها. الجامعة الأردنية. دراسات العلوم التربوية، المجلد (46)، العدد (3)، 412– 425.

28– نور، أمل محمد أحمد. (2007). مفهوم الأمن الفكري في الإسلام وتطبيقاته التربوية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

29– الوادعي، سعيد مسفر. (1997). الأمن الفكري الإسلامي أهميته وعوامل بنائه. مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، العدد (187)، 51– 75.

30– وزارة الداخلية اليمنية، تقرير بحالات ارتكاب الجرائم المنظمة للعام 2014م، صنعاء.

31– يالجن، مقداد. (1998). مناهج البحث وتطبيقاتها في التربية الإسلامية، ط1، دار عالم الكتب، الرياض.

ثالثاً– المراجع الأجنبية.

32- Al-Barbary, M. (2009). The role of Arab universities in achieving intellectual security and enhancing the cultural identity of their students, a Comparative study with Chinese Universities, Paper presented in first national conference of intellectual security (Concepts and Challenges), 16-19 May 2009, Prince Naif bin Abdul Aziz, King Saud University, Saudi Arabia.

33- Call, Carolyne Mary. (2004). Intellectual Safety and Epistemological Position in the college classroom. PHD. Dissertation, United States, NEW YORK, Comell university.